

Distr.: General  
18 February 2010  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

### تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تأثير الأزميتين الاقتصادية والمالية العالميتين على أعمال جميع حقوق الإنسان والإجراءات الممكنة للتخفيف من حدة هذا التأثير\*

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٨/١٢ المعنون "متابعة الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان بشأن تأثير الأزميتين الاقتصادية والمالية العالميتين على الأعمال العالمي لحقوق الإنسان والتمتع الفعال بها"، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "استشارة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن المسألة بغية تقديم تقرير إلى المجلس في دورته الثالثة عشرة عن تأثير الأزميتين على أعمال جميع حقوق الإنسان وعن الإجراءات الممكنة اللازمة للتخفيف من حدة هذا التأثير". وعليه، فإن التقرير يستند إلى المساهمات الواردة من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة استجابة للقرار المذكور أعلاه، ويستند كذلك إلى نتائج الأحداث البارزة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي عُقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

\* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

ويبرز التقرير قضايا حقوق الإنسان المحتملة التي أثّرت في هذه المداولات والتقارير والمساهمات. وهي تبين أنه إذا كان من السابق لأوانه تقييم الأثر الكامل للأزمة - لأن بعض آثارها الطويلة الأمد لا تزال تؤثر على بلدان ومناطق مختلفة وبدرجات متفاوتة - فمن الواضح أن الأزمة العالمية بإمكانها عكس ما أحرز من تقدم حتى الآن في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، أو إبطاء وتيرته. ويوضح التقرير أيضاً أنه حتى وإن كانت التوقعات الاقتصادية الأخيرة تشير إلى خفوت حدة الأزمة، فإن الأمر قد يستغرق بعض الوقت قبل أن يتضح تأثيرها على الأفراد وحقوقهم الإنسانية على المدى الطويل. وأشار إلى عدد من التأثيرات المحتملة في مختلف المداولات والتقارير والمؤتمرات، مثل تزايد معدلات الفقر أو البطالة على الصعيد العالمي؛ وانخفاض محتمل في الإنفاق الاجتماعي مما سيحد بدرجة أكبر من فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والسكن والبرامج الاجتماعية الأخرى؛ وتدهور حالة بعض الفئات المهمشة. وعلاوة على ذلك، يعرض التقرير عدداً من الإجراءات والمبادرات والمقترحات المطروحة لمعالجة تأثير الأزمة على حقوق الإنسان، على نحو ما جرى إبرازه في المساهمات والتقارير والتحليلات التي أجرتها الدول الأعضاء وهيئات المعاهدات والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرون ذوو الصلة. ويختتم التقرير بالإشارة إلى أهمية الاستمرار في رصد تأثير الأزمة على حقوق الإنسان من أجل توجيه الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى احترام وحماية جميع حقوق الإنسان لهؤلاء الأشخاص المتأثرين بالأزمة.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٢-١	.....	مقدمة - أولاً -
٤	٥-٣	.....	استعراض عام للأزمة المالية والاقتصادية العالمية - ثانياً -
٦	١٧-٦	.....	تأثير الأزمة المالية على حقوق الإنسان - ثالثاً -
٦	١٠-٦	.....	ألف - مجمل الآثار المترتبة على الأزمة بالنسبة لحقوق الإنسان
٨	١٣-١١	.....	باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٩	١٦-١٤	.....	جيم - حقوق المرأة والطفل
١٠	١٧	.....	دال - حقوق المهاجرين
١٠	٢١-١٨	.....	تصدي الأمم المتحدة للأزمة - رابعاً -
١٣	٣١-٢٢	.....	الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من حدة تأثير الأزمة - خامساً -
١٣	٢٦-٢٤	.....	ألف - حماية الفئات الأشد ضعفاً
١٤	٢٩-٢٧	.....	باء - التعاون الدولي
١٥	٣١-٣٠	.....	جيم - مسؤولية الجهات الفاعلة غير التابعة للحكومة
١٨	٣٣-٣٢	.....	خاتمة - سادساً -

## أولاً - مقدمة

١- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٨/١٢ المعنون "متابعة الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان بشأن تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية العالميتين على الأعمال العالمي لحقوق الإنسان والتمتع الفعال بها"، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "استشارة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن المسألة بغية تقديم تقرير إلى المجلس في دورته الثالثة عشرة عن تأثير الأزمات على أعمال جميع حقوق الإنسان وعن الإجراءات الممكنة اللازمة للتخفيف من حدة هذا التأثير".

٢- ووفقاً لذلك، وُجّهت الدعوة إلى الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتقديم معلومات استجابة للقرار المذكور أعلاه. ولدى تقديم هذا التقرير، كانت قد وردت مساهمات خطية من حكومات أفغانستان، وسويسرا، وصربيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكولومبيا، والمغرب، واليونان، ومن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، والشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا التقرير يستند أيضاً إلى وثائق متاحة للجمهور وردت من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وإلى عمليات التشاور والمداولات الأخرى الذي جرت في إطار المجلس والجمعية العامة، مثل الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان بشأن تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية العالميتين على الأعمال العالمي لحقوق الإنسان والتمتع الفعال بها، المعقودة في جنيف يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ والمنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩، المعقود في جنيف في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويمكن الاطلاع على جميع المساهمات الخطية الواردة في إطار إعداد هذا التقرير في ملفات الأمانة.

## ثانياً - استعراض عام للأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٣- شهد الاقتصاد العالمي على مدى السنوات القليلة الماضية واحدة من أشد الأزمات المالية والاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية. وبدأت الأزمة بانفجار سوق السكن في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٧، وانتقلت بسرعة من الأسواق المالية في البلدان المتقدمة النمو إلى قطاعات واسعة من الاقتصاد العالمي. وسرعان ما أدى انهيار التجارة العالمية وأسعار السلع الأساسية إلى خسائر على مستوى فرص العمل والدخل، مما أثر على الاقتصادات الحقيقية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وأشارت الجمعية العامة إلى أن "جذور الأزمة وأسبابها معقدة ومتعددة الأوجه، ولكن من المسلم به على نطاق واسع أن

الكثير من الأسباب الرئيسية للأزمة ترتبط بمواطن ضعف النظام وأوجه الاختلال فيه التي ساهمت في تعثر أداء الاقتصاد العالمي"<sup>(١)</sup>.

٤ - وتفيد المساهمات في هذا التقرير التي أوردتها الدول الأعضاء والبيانات والتحليلات المتاحة أن تأثير الأزمة لم يكن على المستوى نفسه واختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. وتشير تحليلات البنك الدولي والأمم المتحدة، على سبيل المثال، إلى أن أوروبا وآسيا الوسطى هي من بين المناطق الأشد تضرراً، في حين أن الانتعاش كان سريعاً نسبياً في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ<sup>(٢)</sup>. وفي الوقت نفسه، هناك مخاوف في كثير من البلدان الأشد فقراً، التي لا تملك القدرة والموارد لاتخاذ التدابير المضادة اللازمة، من أن الأزمة يمكنها أن تبطل بصورة كبيرة وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - وكان هناك رد فعل لم يسبق له مثيل في مجال السياسات العامة من أجل التصدي للأزمة، بما في ذلك اتخاذ تدابير نقدية ومالية وضريبية لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية وإنعاش النمو العالمي. ووفقاً لأحدث التوقعات الاقتصادية المتاحة وقت تقديم هذا التقرير، فإن هذه التدابير المضادة ومجموعات التدابير التحفيزية أسهمت في تباطؤ وتيرة الركود الاقتصادي، وأفسحت المجال أمام انتعاش بطيء وهش<sup>(٣)</sup>. وفي الوقت نفسه، تحذر هذه التوقعات والتقارير المختلفة من أن الاتجاه نحو تحقيق الانتعاش لا يزال يتسم بالضعف. ورغم أن الاقتصاد العالمي سيتطلب استمرار التحفيز إلى حين ظهور إشارة أقوى على الانتعاش، فإن هناك علامات تشير إلى أن التدابير التحفيزية المتخذة تستنزف الاحتياطيات المالية للكثير من البلدان وترفع مستويات العجز في جميع المجالات، وهو الأمر الذي يمكن أن يسهم بصورة أكبر في زعزعة الاستقرار المالي<sup>(٤)</sup>. وفضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأمر سيستغرق بعض الوقت حتى يتبين التأثير الكامل للأزمة في البلدان، بما فيها الكثير من البلدان الأشد فقراً.

(١) القرار ٣٠٣/٦٣ بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

(٢) انظر مثلاً البنك الدولي، *"East Asia and Pacific Update. Transforming the Rebound into Recovery"*، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

(٣) الأمم المتحدة، *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في عام ٢٠١٠*، التقرير متاح على الموقع: <http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp2010files/wesp2010pr.pdf>

(٤) تبين آخر التقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن متوسط معدلات العجز في البلدان المتقدمة النمو بلغ ١,٩ في المائة من الدخل القومي قبل الأزمة المالية في عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى ٩,٧ في المائة هذا العام، ثم إلى ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٠. ويُنتظر أن تسجل الاقتصادات الناشئة التي تشهد نمواً اقتصادياً أسرع وتواجه صعوبة أكبر في الاقتراض مستويات أقل بكثير من معدلات تراكم الديون.

## ثالثاً - تأثير الأزمة المالية على حقوق الإنسان

### ألف - مجمل الآثار المترتبة على الأزمة بالنسبة لحقوق الإنسان

٦- أثارت الأزمة منذ ظهورها مخاوف من تأثيرها على الأفراد وحقوقهم الإنسانية في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما الأفراد الذين يعانون أصلاً من أقصى درجات الفقر والتهميش والتمييز والمخاوف. ومن شأن الأزمة وتداعياتها على قضايا مثل العمالة والفقر والحصول على الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية أن يؤثرًا في قدرة الأفراد على ممارسة حقوق الإنسان المخولة لهم وفي قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها. وقد أُعيد تأكيد هذه المخاوف في الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان وقراره الصادر في هذا الشأن (د-١٠/١)، الذي أعرب فيه المجلس عن "قلق شديد إزاء التأثيرات السلبية للأزميتين الاقتصادية والمالية العالميتين على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان في جميع البلدان"، وكذلك في المنتدى الاجتماعي لعام ٢٠٠٩، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وجرى أيضاً الإعراب عن مشاعر القلق إزاء آثار الأزمة على حقوق الإنسان في كثير من التقارير والتحليلات الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٧- وتعكس المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، في مجملها، هذه الشواغل، كما تعكس مستويات متباينة للتأثير الحقيقي والمحتمل للأزمة من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. فقد أفادت حكومة أفغانستان بأن تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصادها ضعيف نظراً لعدم وجود أسواق مالية في البلد. ومع ذلك، فقد تتأثر أفغانستان بانخفاض المعونة الخارجية بسبب الأزمة إلى جانب انخفاض متوقع في الإيرادات. وذكرت حكومة كوبا في تقريرها أن الأزمة ظهرت بسبب تحرير القطاع المالي وأثرت بشكل خاص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتحديث حكومة اليونان عن ارتفاع معدلات البطالة من أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى غاية آب/أغسطس ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة الاقتصادية. وأفادت حكومة المغرب أنه رغم المخاوف من انكماش اقتصادي حاد في عدد من القطاعات، كان التأثير معتدلاً نسبياً. وشددت حكومة المغرب والشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مساهمتهما على أن المهاجرين يواجهون أيضاً تنامي التمييز وكرهية الأجانب بالإضافة إلى البطالة. وأشارت حكومة فتزويلا (جمهورية - البوليفارية) إلى أن الأزمة أثرت على المواد ١٣ و١٦ و١٧ و٢٢ و٢٣ و٢٥ و٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٨- وعلى وجه العموم، يُحتمل أن تؤثر الأزمة وتباطؤ الاقتصاد العالمي المرتبط بها على حقوق الإنسان بشكل مباشر وغير مباشر، بما في ذلك التأثير في قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم والمطالبة بها وفي قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها. وتفيد تقديرات البنك الدولي بأنه من الممكن أن يعيش ٨٩ مليون شخص إضافي تحت خط الفقر، أي بمبلغ قدره ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم، بحلول نهاية عام ٢٠١٠<sup>(٥)</sup>، وأشارت أيضا تقارير أخرى كثيرة إلى احتمال أن تعرقل الأزمة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والتي تشكل معالم ومعايير مهمة لإعمال حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولئن كان الفقر موجوداً في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، فإن كثيرا من البلدان الأشد فقرا تحتاج إلى الوسائل اللازمة لحماية شعوبها من الصدمات الخارجية في ذات الوقت الذي تواجه فيه صعوبات في حشد موارد إضافية.

٩- وتناولت التقارير كذلك ارتفاع معدلات البطالة باعتبارها مصدرا لقلق عميق. وذكرت منظمة العمل الدولية أنه ما لم يتم اتخاذ تدابير كافية ومواصلة اتخاذها في بعض الحالات، فإن أكثر من ٤٠ مليون شخص قد يخرجون من سوق العمل<sup>(٦)</sup>. وقالت منظمة العمل الدولية في تقريرها "عالم العمل ٢٠٠٩: أزمة الوظائف العالمية وما بعدها" إن "فرص العمل في البلدان التي تسجل معدلات مرتفعة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد لا تعود إلى مستويات ما قبل الأزمة قبل عام ٢٠١٣. وفي البلدان الناشئة والنامية، قد تبدأ مستويات فرص العمل في الانتعاش ابتداء من عام ٢٠١٠"<sup>(٧)</sup>. كما أشار التقرير إلى أنه استنادا إلى التجربة المكتسبة من الأزمات السابقة، فإن خطر البطالة شديد بشكل خاص على العمال ذوي المهارات المتدنية والعمال الأكبر سنا.

١٠- ويمكن للآثار الطويلة الأجل، مثل البطالة وتنامي الفقر، أن تؤثر بصورة مباشرة في قدرة أي بلد على فرض الضرائب. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض موارد الميزانية، مما يعرض الإنفاق الاجتماعي والإعمال التدريجي لعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للخطر. وقال الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وغيرها من التزامات الدول المالية الدولية المتصلة بها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إن "البلدان التي تكافح من أجل الوفاء بالتزامات المرتبطة بحقوق

(٥) انظر: <http://www.worldbank.org/financialcrisis/>.

(٦) منظمة العمل الدولية والمعهد الدولي لدراسات العمل، تقرير عالم العمل ٢٠٠٩: أزمة الوظائف العالمية وما بعدها، الصفحة ٨.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢.

الإنسان الأساسية ستواجهه، على نحو متزايد، صعوبات حمة نظرا إلى أن الأموال الوطنية ما فتئت تتضاءل، وشروط عقود الاقتراض ما برحت تزداد صرامة<sup>(٨)</sup>.

## باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١١ - أبرز المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة تأثير الأزمة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وجاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لعام ٢٠٠٩ المعنون "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأزمات الاقتصادية - التأثيرات والدروس المستفادة" أن أكثر من مليار شخص يعانون من نقص التغذية في عام ٢٠٠٩ وأن معدل المجاعة كان في تصاعد حتى قبل ظهور الأزمة<sup>(٩)</sup>. وفي غضون ذلك، وأمام ازدياد الاحتياجات، أصبحت قدرة وكالات المعونة على تلبية الطلبات محدودة بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي. ولاحظ المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء في تقريره المقدم إلى المجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٩ أن أزمة الغذاء العالمية لم تتطور بمعزل عن الأزمات المالية والاقتصادية العالميتين، مع ما يمكن أن يواجهه كثير من البلدان النامية من صعوبة متزايدة في تمويل الزراعة والتنمية الريفية، وتدعيم المواد الغذائية لتكون ميسرة أكثر للناس الأكثر فقرا، ووضع برامج الحماية الاجتماعية أو تعزيز البرامج القائمة<sup>(١٠)</sup>.

١٢ - وأشارت المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، في تقريرها المقدم إلى الدورة العاشرة لمجلس حقوق الإنسان، إلى أن الأزمة أدت إلى تفاقم مشكلات القدرة على تحمل تكاليف السكن والأراضي في العالم<sup>(١١)</sup>. وقالت المقررة الخاصة أيضا إن نشأة الأزمة في سوق السكن تدل على وجود أوجه خلل أساسية في السياسات الاقتصادية والإسكانية، وهو الأمر الذي كشف عن عجز آليات السوق عن توفير السكن اللائق بتكلفة معقولة للجميع. وأضافت أن هذه السياسات والنهج الاقتصادية والمالية والإسكانية التي كان لها أثر بالغ على الحق في السكن اللائق في العقود الماضية ساهمت في حدوث الأزمة الحالية.

(٨) بيان أمام مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الصفحة ١ وهو متاح على الموقع التالي:

<http://www2.ohchr.org/english/issues/development/debt/docs/GACConferenceFinancialCrisis24Jun09.doc>

(٩) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأزمات الاقتصادية - التأثيرات والدروس المستفادة، ٢٠٠٩، الصفحة ١.

(١٠) الوثيقة A/HRC/12/31، الفقرة ٦.

(١١) الوثيقة A/HRC/10/7، الموجز والفقرتان ١٨ و ٤٩.

١٣- والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في الصحة والحق في التعليم، في البلدان المتقدمة والبلدان النامية معرض بصفة خاصة لتخفيضات الميزانية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ٤٣ بلداً من البلدان التي كانت لا تزال في حالة ركود في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تعاني من ١١,٦ مليار دولار أمريكي من العجز في الإنفاق الأساسي على الصحة والتعليم<sup>(١٢)</sup>. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن مليار شخص واجهوا صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية الجيدة حتى قبل ظهور الأزمة. وهذا العدد الكبير قد يزداد بسبب نقص الأموال المتاحة.

## جيم - حقوق المرأة والطفل

١٤- عادة ما تمس الضائقة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة، على نحو غير متناسب، النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات. وقد أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في بيانها الصادر في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ عن قلقها من أنه إذا كان حجم الأزمة بعيداً كل البعد من أن يكون واضحاً الآن، فإنه من المتوقع أن تتضرر النساء والفتيات بصفة خاصة في كل من البلدان المتقدمة والنامية من جراء النتائج الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، من قبيل البطالة، وازدياد المسؤوليات في مكان العمل وفي البيت، وتراجع الدخل، إضافة إلى احتمالات ازدياد العنف على صعيد المجتمع والأسرة.

١٥- وأشارت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة في بيانها الصادر في اليوم العالمي للمرأة (٩ آذار/مارس ٢٠٠٩) إلى أن العنف ضد المرأة يزداد حدة عندما يكون الرجل ضحية التشرد والحرمان المتصلين بالأزمة الاقتصادية. وفي إشارة إلى دراسات أجرتها منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات، أكدت المقررة الخاصة في تقريرها المقدم إلى الدورة الحادية عشرة لمجلس حقوق الإنسان أنه من المتوقع أن يكون تأثير الأزمة الاقتصادية في معظم مناطق العالم أشد ضرراً على عمالة النساء مقارنة بعمالة الرجال، وأن فئة النساء المهاجرات والعمالات في الخدمة المنزلية كانت من بين الفئات الأولى التي فقدت وظائفها<sup>(١٣)</sup>. وقد تؤدي هذه الإشارات التي تبعث على القلق إلى انتكاسات خطيرة في مجال السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة. وأبرزت المقررة الخاصة كذلك الخبرة المكتسبة من الأزمات السابقة مثل تأثير الأزمة المالية الآسيوية (١٩٩٧-١٩٩٨) على النساء والفتيات، مما أدى في بعض البلدان إلى توتر العلاقات بين أفراد الأسرة، وزيادة معدل الانتحار، والعنف المنزلي والتخلي عن رعاية الأسرة، وتسبب في بروز ردة فعل ضد حقوق المرأة على المستوى العام والخاص.

(١٢) انظر: <http://www.worldbank.org/financialcrisis/>.

(١٣) الوثيقة A/HRC/11/6، الفقرات ٢٥، ٢٦، و٢٧.

١٦ - وترى اليونيسيف أنه لم يتم بعد التعرف على التأثير الكامل للأزمة على الأطفال. وفي الأزمات المالية والاقتصادية السابقة، ارتفع معدل وفيات الأطفال، وانخفض معدل الالتحاق بالمدارس، وكانت هناك إشارات إلى أن هذه الأزمة - التي تفاقمت بسبب عدم استقرار أسعار المواد الغذائية والوقود في الآونة الأخيرة - أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر وسوء التغذية. يضاف إلى ذلك أن الكثير من تأثيرات الأزمة على البلدان النامية، مثل تباطؤ النمو وتدني الطلب وفرص العمل وانخفاض الميزانيات، بدأت تظهر الآن فقط، وهذا يهدد تهديدا خطيرا التقدم المحرز في مجالات الصحة والتعليم وحماية الأطفال، ويؤدي إلى التخلي عن الأطفال الذين يعانون من الانعكاسات النفسية والجسدية الطويلة الأجل الناتجة عن سوء التغذية.

## دال - حقوق المهاجرين

١٧ - أبدى عدد من خبراء حقوق الإنسان قلقهم إزاء تأثير الأزمة على تدفق التحويلات وإزاء تزايد درجة ضعف المهاجرين والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وذلك نتيجة للأزمة والانكماش الاقتصادي. وأبرز المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين في تقريره إلى الدورة الحادية عشرة لمجلس حقوق الإنسان حقيقة أن هجرة الأطفال، شأنها في ذلك شأن هجرة الكبار، تتأثر بالظواهر العالمية الجديدة مثل تغير المناخ، والأزمة الغذائية، والأزميتين المالية والاقتصادية<sup>(١٤)</sup>. وأشارت أيضا الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع في تقريرها إلى الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة إلى أن انعدام فرص العمل وزيادة التمييز وكراهية الأجانب، في فترات الركود الاقتصادي، يؤثران أشد التأثير على تمتع المهاجرين بحقوقهم الإنسانية<sup>(١٥)</sup>.

## رابعاً - تصدي الأمم المتحدة للأزمة

١٨ - تعهد زعماء العالم في مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بالتزامهم مواصلة العمل بروح من التضامن على التصدي للأزمة بصورة قوية ومنسقة وشاملة على الصعيد العالمي، وفقا لقدرات ومسؤوليات كل واحد منهم. وأعلنوا أن "الأزمة تشملنا جميعا"، وتعهدوا بتوحيد ما يقومون به، على المدى القصير، من إجراءات التصدي للأزمة المالية والاقتصادية من أجل مواجهة تأثيرها الفوري، ولا سيما تأثيرها على البلدان الأكثر ضعفا، مع اتخاذ إجراءات متوسطة الأجل وطويلة الأجل تنطوي بالضرورة على السعي إلى تحقيق التنمية وإعادة النظر

(١٤) الوثيقة A/HRC/11/7، الفقرة ٢١.

(١٥) الوثيقة A/64/279، الفقرة ٤٣.

في النظام الاقتصادي العالمي. وطلبوا أيضا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنسيق عملية المتابعة على نطاق المنظومة للتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية، والنظر في إنشاء فريق خبراء مخصص معني بالأزمة وتأثيرها على التنمية. وفي مرفق قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣ بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر، أكد رؤساء البلدان والحكومات أن البلدان النامية لم تسبب الأزمة ولكنها تأثرت بها، وأشاروا إلى وجوب الاسترشاد في جهودهم بضرورة معالجة التبعات الإنسانية للأزمة، وهي: ارتفاع عدد الفقراء والضعفاء الذين يبلغون عددا غير مقبول أصلا، ولا سيما النساء والأطفال الذين يعانون ويموتون من الجوع وسوء التغذية ومن الأمراض التي يمكن الوقاية منها وعلاجها؛ وارتفاع معدل البطالة؛ وانخفاض فرص الحصول على خدمات التعليم والصحة؛ وعدم كفاية الحماية الاجتماعية في بلدان كثيرة في الوقت الحالي.

١٩- وعلى نحو ما أوصى به مجلس حقوق الإنسان، فإن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان شاركت في المؤتمر ودعت جميع أصحاب المصلحة إلى إيلاء الأولوية لحقوق الإنسان في وضع إجراءات التصدي للأزمة. وأصدر عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ببيانات وإحاطات أثناء انعقاد المؤتمر لتسليط الضوء على تأثير الأزمة على حقوق الإنسان ذات الصلة بولايتهم. وأكد المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء أنه رغم التراجع الاقتصادي الحالي، فإنه لا ينبغي نسيان استمرار الأزمة العالمية لأسعار المواد الغذائية، ودعا إلى إيلاء اهتمام إضافي لإطار الحق في الغذاء. ودعت الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقير المدقع في مذكرة إحاطة قدمتها للمؤتمر إلى ضرورة كفالة الحق في الضمان الاجتماعي لجميع الناس وفي جميع الأوقات عن طريق إنشاء نظم الحماية الاجتماعية أو تعزيز النظم القائمة، وأدلى الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وغيرها من التزامات الدول المالية الدولية المتصلة بها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان ببيان حول الصعوبات التي تنتظر البلدان التي تكافح من أجل الوفاء بالالتزامات المرتبطة بحقوق الإنسان والتي تواجهها الآن على نحو متزايد شروطا صارمة لعقود الاقتراض (انظر الفقرة ١٠ أعلاه).

٢٠- وفي مرفق القرار ٣٠٣/٦٣ بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر، أيدت الدول الأعضاء كذلك مواصلة تطوير الإجراءات الشاملة التي يتخذها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للأزمة من أجل دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من خلال نهج منسق تتبعه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية على الصعيد القطري<sup>(١٦)</sup>. وتعزز منظومة الأمم المتحدة مثل هذا النهج المنسق عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وجاء في البيان الذي أصدره مجلس الرؤساء التنفيذيين في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أنه "أمام هذه الأزمة الآخذة في الظهور، يجب على النظام المتعدد الأطراف حشد جميع موارده وقدراته من أجل التصدي للأزمة بسرعة وفعالية، مع التمسك، في الوقت نفسه، بالمبادئ والقيم والأهداف التي التزم بها المجتمع

(١٦) الفقرة ٥٢(ب).

الدولي. ويجب الدفاع عن الاقتصادات والمجتمعات المفتوحة لتجنب خطر العودة إلى السياسات المتفوقعة، والترعة الحمائية، بل وكراهية الأجانب. ويجب صون حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة والسلم الاجتماعيين".

٢١- ووضع مجلس الرؤساء التنفيذيين آنذاك مجموعة مكونة من تسع مبادرات مشتركة تشمل ما يلي:

(أ) توفير تمويل إضافي لأشد الفئات ضعفا عبر الدعوة إلى وضع آلية مشتركة بين البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لغرض تحديد وتنفيذ سبل التمويل الإضافي بصورة مشتركة بوسائل تشمل صندوق مساعدة الضعفاء الذي اقترح إنشاؤه برعاية البنك الدولي؛

(ب) تحسين مستوى الأمن الغذائي عن طريق تعزيز برامج إطعام الجياع وتوسيع نطاق الدعم المقدم للمزارعين في البلدان النامية؛

(ج) مكافحة الزرعة الحمائية، بوسائل تشمل احتتام جولة الدوحة وتعزيز مبادرات المعونة من أجل التجارة وتمويل التجارة؛

(د) مبادرة الاقتصاد الأخضر لتشجيع الاستثمار في مجال الاستدامة البيئية الطويلة الأجل ووضع العالم على مسار مراعي للمناخ؛

(هـ) وضع ميثاق عالمي لخلق فرص العمل بهدف تعزيز العمالة، والإنتاج، والاستثمار والطلب الكلي، وتشجيع فرص توفير العمل اللائق للجميع؛

(و) توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية من أجل كفالة الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمأوى، وتمكين الفقراء والفئات الضعيفة وتوفير الحماية لهم؛

(ز) اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق الاستقرار الإنساني والأمني والاجتماعي، بما في ذلك اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية حياة الناس ومصادر رزقهم، والتصدي للجوع، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، وحماية المشردين وتعزيز الاستقرار الأمني والاجتماعي؛

(ح) التكنولوجيا والابتكار - تطوير الهياكل الأساسية التكنولوجية تسهيلاً لتعزيز الابتكار والانتفاع به؛

(ط) الرصد والتحليل بغية تعزيز مراقبة الاقتصاد الكلي والمراقبة المالية وتنفيذ نظام فعال للإنذار المبكر في المجال الاقتصادي، إضافة إلى إنشاء آلية، على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لرصد مكامن الضعف والإنذار وتتبع التطورات والإبلاغ عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأزمة.

وتساهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عدد من هذه المبادرات المشتركة من أجل إدماج منظور حقوق الإنسان فيما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من إجراءات التصدي للأزمة على الصعيد العالمي.

## خامساً - الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من حدة تأثير الأزمة

٢٢- تتطلب معالجة تأثير الأزمة على أعمال حقوق الإنسان تضافر الجهود على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وقد ناشد مجلس حقوق الإنسان في قراره د-١٠/١٠ الدول أن تضع في اعتبارها أن الأزميتين الاقتصادية والمالية العالميين لا تنتقصان من مسؤولية السلطات الوطنية في مجال أعمال حقوق الإنسان، وحث المجتمع الدولي على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى حماية أضعف الفئات في مجتمعاتها.

٢٣- وتعبيراً عن الاستجابة لقرار المجلس المذكور أعلاه، قدم عدد من الدول الأعضاء معلومات في مساهماتها في هذا التقرير عن الإجراءات ذات الصلة بالموضوع التي اتخذتها الحكومات للتصدي لتأثير الأزمة المالية وحماية حقوق المتضررين منها بشدة. ويبرز هذا الفرع من التقرير عدداً من الأمثلة على الإجراءات التي اتخذتها الدول إلى جانب التوصيات والمقترحات التي قدمتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الآخرون ذوو الصلة.

### ألف - حماية الفئات الأشد ضعفاً

٢٤- تحدث عدد من الحكومات، على نحو ما دعا إليه المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، عما قامت به من جهود لتنسيق إجراءات التصدي للأزمة على الصعيد الوطني وحماية الموارد اللازمة أو تعبئتها بغية توفير الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي وغيرهما من الخدمات الأساسية للسكان الأشد ضعفاً المتأثرين بالأزمة. فعلى سبيل المثال، أفادت حكومة كولومبيا بأنها اعتمدت استراتيجية متكونة من خمسة محاور تصدياً للأزمة، بما في ذلك تعزيز المساعدة الاجتماعية المقدمة للفئات السكانية الأشد ضعفاً. وعلى النحو ذاته، أبلغت حكومة اليونان عن اعتماد عدد من التدابير الرامية إلى تحقيق توازن فيما يخص آثار الأزمة على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً. وأنشأت حكومة المغرب هيئة للتنسيق (لجنة اليقظة الاستراتيجية) يرأسها وزير الاقتصاد والمالية من أجل التعامل مع آثار الأزمة. وقالت حكومة صربيا إنها تصدت في الوقت المناسب لظهور الأزمة الاقتصادية العالمية باتخاذ إجراءات منها اعتماد خطة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بهدف التخفيف من الآثار السلبية للأزمة وكفالة الضمان الاجتماعي للمواطنين.

٢٥- ووفقاً لما ذكرته منظمة العمل الدولية، فإن ٨٠ في المائة من سكان العالم يتمتعون بتغطية أقل من المستوى المطلوب من الحماية الاجتماعية حتى قبل الأزمة<sup>(١٧)</sup>. وجرى التأكيد على ضرورة وضع الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية أو تعزيزه في المبادرات المشتركة لمجلس

(١٧) منظمة العمل الدولية، "Can low-income countries afford basic social security?"، Social Security Department،

إحاطات عن سياسات الضمان الاجتماعي، الورقة رقم ٣، ٢٠٠٨.

الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك الميثاق العالمي لفرص العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي، إضافة إلى الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ودعا عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى ضرورة أن تستند هذه المبادرات إلى أطر وطنية ودولية متعلقة بحقوق الإنسان كيما تساهم بفعالية في حماية حقوق الإنسان للفقراء والفئات الأشد ضعفاً والأشخاص الذين يتعرضون للتمييز. وجرى التشديد أيضاً على أهمية الضمان الاجتماعي بصفته أداة لحماية حقوق الإنسان الأساسية للجميع في الاجتماع الثاني للمنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان المعقود في الفترة ما بين ٣١ آب/أغسطس و٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في جنيف الذي ضم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين بالتأثير السلبى للأزمة الاقتصادية والمالية على الجهود المبذولة لمكافحة الفقر. وأوصى المشاركون في المنتدى الاجتماعي بجملة أمور منها أن البلدان في حاجة إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتوفير الضمان الاجتماعي للجميع، وبخاصة الفئات الأضعف، وأبرزوا أن المجتمع المدني يضطلع بدور مهم في إذكاء الوعي والدعوة إلى نظم ضمان اجتماعي أكثر شمولاً.

٢٦- وأقر مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بأن المهاجرين هم من بين الفئات الأشد ضعفاً في سياق هذه الأزمة، وأكد على الحاجة إلى مكافحة المعاملة غير العادلة والتمييزية للعمال المهاجرين وفرض قيود غير معقولة على هجرة اليد العاملة من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من فوائد الهجرة الدولية والامتثال في الوقت ذاته للتشريعات الوطنية المعنية والصكوك الدولية المعمول بها. وتشكل الجهود المبذولة لإذكاء الوعي بحقوق الإنسان للمهاجرين ومساهماتهم الإيجابية في التنمية في البلدان المضيفة وبلدانهم الأصلية على حد سواء عناصر مهمة لهذه المساعي. وليست المشاعر المعادية للمهاجرين والممارسات التمييزية مصدر قلق في مجال حقوق الإنسان فحسب، وإنما هي أيضاً عقبات تعوق شمول المهاجرين وقبولهم وإدماجهم في البلدان المضيفة. وعلى العكس من ذلك، ليست التشريعات والسياسات القائمة على حقوق الإنسان، والتي تعزز فرص الحصول على العمل اللائق والرعاية الصحية والتعليم والسكن اللائق، مهمة لحماية حقوق الإنسان المخولة للمهاجرين فقط، بل هي مهمة كذلك لشمولهم وإدماجهم اجتماعياً. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تبقى قنوات الهجرة القانونية لليد العاملة مفتوحة بغية تلبية الطلب المستمر على العمال المهاجرين، مما سيساعد على منع الهجرة غير القانونية والاتجار بالأشخاص والحد من تعرض المهاجرين للاستغلال في العمل خارج سوق العمل النظامية.

## باء - التعاون الدولي

٢٧- في حين تقع المبادرات الوطنية في صلب التدابير المتخذة لمعالجة الأزمة، فإن الأمر يقتضي أيضاً تعاوناً دولياً نظراً إلى الطبيعة العالمية للأزمة. وقد تعهد زعماء العالم في مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بالتزامهم مواصلة العمل

بروح من التضامن على التصدي للأزمة بصورة قوية ومنسقة وشاملة على الصعيد العالمي، وفقاً لقدرات ومسؤوليات كل واحد منهم (انظر الفقرة ١٨ أعلاه).

٢٨- وفي المنتدى الاجتماعي لعام ٢٠٠٩، ذكّر المشاركون بأن المساعدة والتعاون الدوليين مكرسان في الفقرة (١) من المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي غيرها من المواد، وبأنه من الواجب مساعدة البلدان التي لا تملك الموارد المحلية لإعمال الحقوق المعترف بها في العهد إعمالاً تاماً وتدرجياً. وأعادوا التأكيد على أن المبادئ والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان قد أرست الأساس لمساعدة وتعاون دوليين فعالين. كما أقرّوا بأن المساعدة والتعاون الدوليين يضطلعان بدور كبير في جعل الضمان الاجتماعي قابلاً للتحقيق في جميع الدول، وحثوا الدول المانحة على الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وأكدوا على ضرورة أن تكون لها آليات تضمن استخدام هذه المساعدة الإنمائية الرسمية استخداماً فعالاً وموضوعياً.

٢٩- وتشكل الحاجة إلى إصلاح أكبر لعملية صنع القرارات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الدولية مجالاً آخر للتعاون الدولي أبرزته مساهمات عدد من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين من المجتمع المدني. وأشاروا، على نحو ما أكده المجلس في قراره د-١٠/١، إلى ضرورة إرساء نظام دولي منصف وشفاف وديمقراطي لتعزيز مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات ووضع المعايير في مجال الاقتصاد الدولي وتوسيع نطاق هذه المشاركة.

## جيم - مسؤولية الجهات الفاعلة من غير الدول

٣٠- أدت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية إلى تسليط الضوء مجدداً على دور الجهات الفاعلة من غير الدول ومسؤولياتها ودور الدول ومسؤولياتها. وشددت حكومة سويسرا في مساهمتها في هذا التقرير على أنها تشجع القطاع الخاص على المساهمة في التنمية المستدامة بما يحترم حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ذكّرت أنها روجت بنشاط لمبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وأكدت مجدداً أهمية المبادئ العشرة التي تركز عليها هذه المبادرة.

٣١- وقال الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية في تقريره إلى الدورة الحادية عشرة لمجلس حقوق الإنسان إن الأسواق قد تكون أداة تتسم بكفاءة كبيرة لتوزيع الموارد النادرة وقوى لا يستهان بها لتعزيز الأهداف الاجتماعية بدءاً بتخفيف حدة الفقرة ووصولاً إلى سيادة القانون، ولكن يجب أن تكون لها دعائم وركائز مؤسسية ملائمة وأن تكون مكرسة في القيم المجتمعية الأوسع نطاقاً. وشدد على أن هذه الفجوات في الحوكمة تخلق بيئة متساهلة تسمح بقيام الشركات بتصرفات تستحق اللوم دون الخضوع لعقوبات أو دفع تعويضات ملائمة. وأوصى بأن على الحكومات تفادي إقامة حواجز حمائية أو تخفيض معايير حقوق الإنسان

فيما يتعلق بالأعمال التجارية؛ فمكاسبها على المدى القصير وهمية وهي تقوض الانتعاش على المدى الطويل. وفيما يخص الشركات، فيجب عليها التحلي بروح من المسؤولية حتى عند تقليص حجمها أو إغلاق مصانعها، حيث تشكل استعادة ثقة الجمهور في الأعمال التجارية واطمئنانه إليها تحدياً لا يقل أهمية عن التحدي الآني المتمثل في إعادة ابتكار نماذج تجارية قابلة للبقاء<sup>(١٨)</sup>.

## سادساً - خاتمة

٣٢- ذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أمام مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أن هذه الأزمة لا تتعلق بالتنمية فحسب، لكنها تتعلق أيضاً بحقوق الإنسان. وعلى طول الفترة التي استغرقتها الأزمة، شددت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أهمية جعل الأفراد وحقوقهم الإنسانية في صميم الاعتبارات عند التصدي للأزمة، وعلى قيمة مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية في توجيه السياسات الوطنية والدولية وتعزيزها والتصدي للأزمة. وتعدّ مشاركة الجمهور، والشفافية، والحصول على المعلومات، والحماية القضائية، والمساءلة أركاناً أساسية تضمن الانتعاش والنمو المستدامين على نحو يقلل من التأثير على حقوق الإنسان كما تساهم في إعمال هذه الحقوق.

٣٣- ويعرض هذا التقرير لطائفة من الآثار التي نتجت أو قد تنتج عن هذه الأزمة في ما يتعلق بالتمتع الفعلي بحقوق الإنسان، إلى جانب الالتزامات والإجراءات المتخذة لمعالجة تأثيرها. وفي الوقت نفسه، ونظراً إلى أن الأزمة لها طبيعة عالمية ومتعددة الجوانب، فمن المتوقع أن تستمر بعض تأثيرات الأزمة في الظهور بصورة تدريجية ومتباينة. وثمة حاجة إلى مواصلة إيلاء الاهتمام للتأثيرات الطويلة الأجل للأزمة على حقوق الإنسان، ورصد تأثير الجهود الوطنية والدولية من أجل ضمان احترام وحماية جميع حقوق الإنسان بالنسبة للمتأثرين بالأزمة.

(١٨) الوثيقة A/HRC/11/13، الفقرتان ٧ و ٩.